مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٨٥

الأربعاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/549، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون في القاعة اليوم لأقدم أحدث تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549).

لدي اليوم أربع رسائل رئيسية لأشاركها مع مجلس الأمن بشأن التطورات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. أولاً- أُحرز المزيد من التقدم بشأن مسألة توطيد الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل منذ إحاطتي الماضية (انظر S/PV.8442). ثانياً- لم يكن هذا التقدم في الحيز الديمقراطي تقدماً خطياً أو خاليا من التعقيدات، وإنما كان نتيجة الاحتجاجات التي كانت في بعض الأحيان عدائية بشكل واضح. ثالثاً- أدى التوسع السريع للتطرف المصحوب بالعنف في المنطقة إلى تأخير عملية التقدم وتعقيدها فضلاً عن أنه كاد يوقفها في بعض الأحيان. أما رسالتي الرابعة والأخيرة فهي رسالة أمل في المستقبل وثقة في دعم المجلس اعترافاً منا بالتقدم الذي أُحرز على الرغم من التحديات المستمرة، إذ نعمل معاً من أجل الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وفي الواقع، يجب علينا، أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بالتقدم الذي أُحرز في عملية توطيد الديمقراطية في المنطقة والاحتفال به، بسبل منها النقل السلمي للسلطة. وخلال الشهور الستة الماضية نُظمت انتخابات رئاسية في نيجيريا في ٢٣ شباط/فبراير وفي السنغال في ٢٤ شباط/فبراير وفي موريتانيا في ٢٢ حزيران/يونيه. وقبل إجراء تلك الانتخابات الحامية قابلت جميع المرشحين للرئاسة إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين وأبلغتهم بضرورة التمسك لعالية بمعايير انتخابية عالية. وفي نيجيريا، نظم مكتبي كذلك ب بالمشاركة مع اللجنة الوطنية للسلام وشركاء آخرين، العديد من منتديات السلام لتهدئة حدة التوترات في المناطق الانتخابية الساخنة.

وإلى جانب الانتخابات الناجحة، شهدت الأشهر الستة الماضية أيضاً بدء حوار سياسي بين الحكومات القائمة وجماعات المعارضة في بوركينا فاسو وبنين في حين بدأ أصحاب المصلحة السياسيين في غانا حواراً حول الميلشيات الخاصة. وفي ليبيريا أبدت الحكومة في ٧ تموز/يوليه، احترامها للحق في الاحتجاجات السلمية ووافقت على بدء حوار حول تعزيز الاقتصاد.

ومع ذلك، لا تزال الفترات اللاحقة والسابقة للانتخابات تتسم بالتوترات والمنافسات والمنازعات بما في ذلك بشأن مسائل منها التعديلات الدستورية غير التوافقية. وتظل معالجة هذه المسببات المحتملة للنزاع أولوية رئيسية قبل الدورة المقبلة للانتخابات الرئاسية بالغة الأهمية في غرب أفريقيا المقرر إجراؤها العام المقبل في بوركينا فاسو، توغو، غانا، غينيا، كوت ديفوا

والنيجر. وعلاوة على ذلك، فإن التوترات المحيطة بالدورات الانتخابية ذات المخاطر العالية تصرف الانتباه الواجب إيلاؤه الملحة إلى معالجة مسائل التنمية وعدم المساواة.

وبناء على ذلك، فإن رسالتي الثانية هي أن الطريق إلى توطيد الديمقراطية في المنطقة لم يكن سهلا ولا يمكن اعتباره أمراً مسلماً به. فلا تزال العديد من البلدان في المنطقة تعاني من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأعرب عن شعوري بالقلق بشكل خاص من استغلال القضاء لأغراض سياسية في بعض الحالات فضلاً عن الشعور السائد بالإفلات من العقاب على جرائم العنف التي تقوض احترام سيادة القانون. وعليه، أشيد بالمسار المثالي الذي اختارته غامبيا حيث شرعت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الاضطلاع بمهامهما الصعبة بمصداقية أسهمت في تحقيق العدالة الانتقالية والتماسك الاجتماعي.

وفي حين شهدت المنطقة ارتفاعاً طفيفاً في عدد النساء الأعضاء في الحكومة – وتعيين المرأة لأول مرة على الإطلاق رئيسة للبرلمان في توغو – فلا يزال تمثيل المرأة مثيرا للقلق. وتستمر معدلات عدم المساواة، التي لا تنفك ترتفع، في التأثير بشكل سلبي على المرأة ما يجعلها عرضة للعنف الجنساني. ويجب الإشادة، في هذا السياق، بالتشريع الذي سُن في كابو فيردي الذي يصنف العنف الجنساني باعتباره جريمة ذات أولوية فيما يتعلق بالوقاية.

ثالثاً– شهدت منطقتا غرب أفريقيا والساحل، منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة، ارتفاعاً أكثر وضوحاً وخطورة في الهجمات العنيفة المرتبطة مباشرة بالتطرف العنيف. ولا يزال الوضع الأمني متقلباً في منطقة الساحل بأكملها، حيث تسبب تصاعد حدة العنف وانعدام الأمن في أزمة إنسانية غير مسبوقة خلّفت وراءها ما مجموعه ٥,١ مليون شخص من بوركينا فاسو ونيجيريا ومالي ي بحاجة إلى المساعدة. وفي بوركينا فاسو، تدهور الوضع الأمني سريعاً وبشكل ملحوظ خلال الأشهر الستة الماضية، وأسهم في ما مجموعه ٢٢٦ حادثاً أمنياً في تسريع تشريد الأشخاص إذ ارتفع عددهم من ٠٠٠ ٤٧ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٠٠٠ ٢٢٠ مشرد داخلي وأكثر من ٢٥ ألف لاجئ في حزيران/يونيه، ممثلين بذلك زيادة بمقدار خمسة أضعاف تقريباً. ويظل الجزءان الشمالي والشرقي من البلد أكثر المناطق تضرراً من الهجمات المتكررة للجماعات الإرهابية والمسلحة وزيادة العنف القبلي، فضلاً عن ضلوع جماعات الدفاع عن النفس التي لا يمكن التحكم فيها على ما يبدو. وعلاوة على ذلك، تستهدف الجماعات الإرهابية المدارس بشكل مباشر وتجبر المراكز الصحية على أن تغلق أبوابها. واليوم، لا تزال ما مجموعه ٢٠٢٤ مدرسة و ٣٧ مركزاً صحياً مغلقا في بوركينا فاسو نتيجة مباشرة للأزمة.

وفي خضم ذلك التصعيد السريع، طلب الأمين العام غوتيريش زيادة كبيرة في استجابة الأمم المتحدة ونشر فرقة معنية بحالات الطوارئ في بوركينا فاسو. وتستفيد الفرقة أيضاً من النتائج التي توصلت إليها بعثة مشتركة بين الوكالات تشرفت بقيادتها إلى بوركينا فاسو في شباط/فبراير لتحديد استجابة متعددة القطاعات من شأنها تلبية الاحتياجات العاجلة والأسباب الهيكلية لانعدام الأمن. وأُطلقت خطة استجابة إنسانية بميزانية ١٠٠ مليون دولار تجري مراجعتها تصاعديا حالياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وفي حوض بحيرة تشاد، لا تزال الهجمات التي يشنها إرهابيو بوكو حرام والجماعات المنشقة تمثل تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة. ففي النصف الأول من هذا العام أُبلغ عن ٣٠ تفجيراً انتحارياً إلا أنه بفضل جهود القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، انخفض هذا الرقم بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، شهدت الفترة قيد الاستعراض أيضاً الهجوم الأكثر دموية حتى الآن ضد الجيش التشادي إذ قتل منهم مقاتلو بوكو حرام

٢٣ جندياً في دانغالا. وحاولت الجماعة الإرهابية كذلك شن هجوم بالصواريخ على مطار ديفا وشنت هجمات إرهابية أكثر تطوراً على ما يبدو في أجزاء أخرى من النيجر. ومنذ حزيران/يونيه اُختطف ١٤٧ مدنياً على الأقل في منطقة ديفا وهو أعلى رقم سُجِّل منذ عام ٢٠١٥.

وفي ضوء هذا التصعيد السريع، بما في ذلك الروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاشتباكات القبلية في المنطقة، قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر قمتهم المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه عقد مؤتمر قمة استثنائية في ١٤ أيلول/سبتمبر حول الإرهاب في واغادوغو. ويهدف مؤتمر القمة إلى مناقشة نهج أمني منسق لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويُعدُّ فرصة فريدة لتنسيق الترتيبات الأمنية المجزأة.

وفي حين أن تنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية قد حظي بدعم جدير بالثناء، فإنني أحث الحكومات والشركاء على مضاعفة جهودها الرامية إلى تحديد نهج متضافر للحيلولة دون زيادة اتساع نطاق التهديد الإرهابي وتشجيع الدعم لتدابير تحقيق الاستقرار المتوسطة والطويلة الأجل التي تشتد الحاجة إليها تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع الثاني لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد الذي عقد الأسبوع الماضي، يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه في نيامي، مرة أخرى على أهمية النهج الشاملة للتصدي بفعالية لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأطلق بنجاح مرفقا لتحقيق الاستقرار لمنطقة بحيرة تشاد. ومن خلال النهج الشاملة للجميع القائمة على الملكية الوطنية وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، يجب أن نواصل العمل بجد أكبر لمعالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة والفقر المدقع والافتقار إلى التنمية التي تغذي التطرف والعنف المسلح وتؤدي إلى استمرارهما. ويظل تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى جانب بذل جهود متضافرة لدعم الخطط الإنمائية الوطنية أمرا أساسيا لتعزيز التنمية في المنطقة واستكشاف إمكاناتها الكاملة.

هذه هي رسالتي الرابعة والأخيرة المفعمة بالأمل: بدعم من المجلس واسترشادا بالملكية الوطنية الشاملة للجميع لبلدان المنطقة – والمنطقة ككل – فإنني على ثقة بأنه يمكن تعزيز الديمقراطية والتصدي على نحو أفضل لأنشطة المتطرفين الذين يمارسون العنف والتعامل معها من خلال التدابير الوقائية.

في الختام، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المستمر بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة في المنطقة لتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وإنني على ثقة من أنه يمكننا مواصلة الاعتماد على دعم المجلس. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الذي ينبغي أن يسهم إسهاما كبيرا في الاستجابة لسعينا إلى توفير الموارد الكافية التي تمكننا من تعزيز ما لدينا من أدوات لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأشكر أعضاء المجلس على دعمهم وأتطلع إلى مواصلة العمل معهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد شمباس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار، أود أن أشكر رئاسة

بيرو على عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549). والدول الأفريقية الأعضاء في المجلس تشيد بالسيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب، على إحاطته التي أوضحت للمجلس مرة أخرى القوى العميقة التي تؤثر على السلام والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وتلاحظ الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس باهتمام كبير الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية التي وصفها الممثل الخاص للأمين العام وتوصياته اللاحقة الرامية إلى توفير استجابات دؤوبة وفعالة للتحديات المتعددة التي تواجه المنطقة. وقد رحبت بالحالة السياسية الإقليمية المستقرة عموما، كما يتبين من البيئات الاجتماعية السياسية الهادئة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لمصرف التنمية الأفريقي، تظهر الاتجاهات الاقتصادية ككل معدل نمو متوقع يبلغ متوسطه ٣,٦ في المائة لهذا العام وعام ٢٠٢٠ إننا نرى هذه الاتجاهات واعدة ونعتقد أنها جزء من عملية تغيير عميق لا رجعة فيها تجري حاليًا في مجتمعات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على الرغم من التحديات الحالية.

لذلك نحث رئيس المكتب على مواصلة جهود الوساطة واستخدام مساعيه الحميدة، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالنظر إلى الانتخابات المزمع إجراؤها في العديد من بلدان المنطقة في عام ٢٠٢٠، وخاصة لأن التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا كان فعالاً تماما في منع الأزمات وإدارتها كما يتضح من التدخلات المتعاقبة في غينيا بيساو ومالي وبوركينا فاسو وغامبيا. كما نحث المكتب على العمل على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتصدي للنزاع ودعم توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، من أجل تعزيز البيئات المفضية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته، تشجعنا بشكل خاص الجهود المبذولة لتحسين التكافؤ بين الجنسين في المنطقة وذلك بفضل اعتماد التشريعات ذات الصلة التي نأمل أن تزيد عدد النساء في الأدوار القيادية وتعزز مشاركتهن الفعالة في عمليات صنع القرار.

وبالرغم من اتجاهات الحوكمة المشجعة، ما زال يساورنا القلق إزاء التهديدات الأمنية التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما الجماعات الإرهابية، التي يبدو أن أفعالها جزء من مخططات أكبر لإرساء موطئ قدم لولاية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة. الشواغل التي أثارتها هذه التطلعات، التي تتعارض مع القيم التي تقوم عليها دولنا، تفاقمت بسبب تدهور الحالة الإنسانية باستمرار وزيادة العنف بين القبائل. في الواقع، تستفيد الجماعات الإرهابية للأسف بشكل متزايد من العنف القبلي والصراعات بين الرعاة والمزارعين الناجمة عن الخلاف على إدارة الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي الزراعية. وفي هذا الصدد، من الضروري وضع تدابير لحل العنف بين القبائل والنزاعات بين المزارعين والرعاة، وهو ما يشكل تهديدًا متزايدًا للأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ويمتد إلى منطقة وسط أفريقيا. ونرحب بالتزام دول المنطقة بتوحيد جهودها وتنسيقها على نحو أفضل، وكذلك عقد قمة استثنائية لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ أيلول/سبتمبر لمناقشة القضايا الأمنية والنظر في إقامة تحالف أوسع يمتد خارج منطقتهم من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

وفي سياق اجتماعي – سياسي إقليمي يعج بالتحديات الأمنية المستمرة، ما زلنا مقتنعين بأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا يزال أداة مؤسسية هامة، تتماشى أعماله تمامًا مع طائفة الجهود الإقليمية لمكافحة انعدام الأمن وعدم الاستقرار وإيجاد حلول دائمة للأسباب الكامنة.

وفي ضوء الاستعراض الاستراتيجي المقبل، الذي ندعمه، نشدد على أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الدور السياسي للغاية الذي يضطلع به المكتب كأداة للدبلوماسية الوقائية. يجب أن يظل المكتب أداة للوساطة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال دعم المنظمات دون الإقليمية والدعوة إلى مسائل رئيسية مثل التنمية المستدامة.

وفي ضوء إنجازات المكتب ومجموعة التحديات الحالية التي يواجهها ودوره الرئيسي في إدارة المراحل الانتقالية الضرورية بعد إغلاق بعض البعثات، من المهم أن يستفيد المكتب من الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ ولايته. يجب أن نضمن أيضًا تبسيط إجراءاته وتوافقها مع إجراءات عمليات الأمم المتحدة الأخرى، كجزء من نهج متكامل من شأنه أن يعزز فعالية المكتب.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب التصدي للبعد العابر للحدود الإقليمية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن تفاعلا استراتيجيا بين المكتب ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمعالجة القضايا العابرة للحدود كجزء من نهج كلي ومنسق. ونرحب كذلك بتعاون المكتب مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم البرامج الوطنية والعابرة للحدود التي تهدف إلى تخفيف حدة التوترات المتعلقة بآثار تغير المناخ والنزاعات المتصلة بالترحال الرعوي ومنع التطرف العنيف وتمكين الشباب والنساء في عمليات بناء السلام وآليات منع نشوب النزاعات.

وتعتقد الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس أن الاستجابات الأمنية الحالية يجب أن تتزامن مع استراتيجيات إنمائية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة للسكان. ولذلك نرحب بوضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل والتي تهدف إلى تكثيف وتنسيق الدعم على نحو أفضل لدول المنطقة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق الرخاء المشترك وبيئة آمنة في منطقة الساحل، تمشيا مع رؤية الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في القارة الأفريقية.

في الختام، تكرر الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس دعمها لرئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحثه على مواصلة جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها، وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونأمل حقا في أن يؤدي الاستعراض الاستراتيجي المقبل إلى زيادة تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، حتى تظل أداة فعّالة للدبلوماسية الوقائية من أجل النهوض بالسلام والأمن والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد بيكستين دي بايتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص شمباس على أفكاره الشاملة جدا. وتثني بلجيكا على العمل اليومي الذي يقوم به الممثل الخاص فيما يتعلق بالوقاية والوساطة، وإحلال السلام الدائم، وتعزيز سيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

لا تزال الحالة الأمنية غير المستقرة مصدر قلق لنا. وألاحظ بوجه الخصوص، تكثيف العنف الطائفي في عدة بلدان في المنطقة، مثل نيجيريا، وبوركينا فاسو، ومالي، فضلا عن الهجمات الإرهابية الجارية من دون هوادة. وهذا التدهور له أثر مباشر على الحالة الإنسانية، مما يسبب معاناة مئات الآلاف من الأبرياء.

إن استمرار الصراعات بين الرعاة والمزارعين يستحق اهتماما خاصا، لأن هذه التوترات تشكل حاليا عاملا رئيسيا في انعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وأود أن أهنئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على زيادة نشر الوعي حيال هذا الموضوع على نطاق واسع. والأمر الآن يتوقف على تنفيذ مختلف الممارسات الجيدة التي تم تحديدها، ولا سيما بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تشيد بلجيكا بشجاعة وتضحية قوات الأمن في حربها ضد الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية. ومع ذلك، يعتقد بلدي أنه لا يمكن حسم النزاع بتجاهل حقوق الإنسان؛ فالقيام بذلك يعني أن نجاحات قوات الأمن ستظل عابرة وستعرّض للخطر عملية المصالحة وإنهاء الأزمات الطويلة الأمد. علاوة على ذلك، كما يؤكد الأمين العام في تقريره (S/2019/549)، فإن التصدي للتحديات التي تواجه غرب أفريقيا لا يمكن أن تشمل الأمن وحده. بل يقتضي الأمر اتباع نهج كلي للتصدي للتطرف العنيف، مع التشديد أيضا على الحكم الصالح، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدور قيادي في دراسة أثر تغير المناخ على الأمن، كجزء من نهج منع نشوب الصراعات. وهذا العمل بالغ الأهمية، وأشجع الممثل الخاص على مواصلة هذا الجهد.

في الختام، أود أيضا أن أشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأرحب بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأشجعها على مواصلة هذا التنسيق في المستقبل.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحاطته الإعلامية التي كانت واضحة جدا.

إن الحالة في غرب أفريقيا تستحق اهتمامنا الكامل اليوم. وفي هذا الصدد، يعتبر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أداة قيمة من حيث الدور الذي يؤديه في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، ودعم مختلف المبادرات الإقليمية. ويتماشى دوره تماما مع رؤية الأمين العام للعمل عبر سلسلة السلام. لذلك نأمل أن يكفل الاستعراض الاستراتيجي الذي سيعلن عنه في الأشهر المقبلة بأن تتوفر لدى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الموارد اللازمة للوفاء بمهمته الجليلة.

يشكل تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل خطرا لم يسبق له مثيل على استقرار غرب أفريقيا ككل. إن دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي أول الدول المتأثرة اليوم، بيد أن دولا أخرى ستواجه قريبا نفس التحديات إذا لم تقدم استجابات كافية على وجه السرعة. لذلك فإنه سباق حقيقي ضد عقارب الساعة في سبيل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، وهو تعهد نلتزم به اليوم بصورة جماعية. ويشمل ذلك التنفيذ العاجل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، والمكافحة الحازمة للجماعات الإرهابية في المنطقة، وإقامة الحكم الصالح، وإيجاد آفاق اقتصادية مستدامة للسكان. ويجب أيضا بذل المزيد من الجهود في حوض بحيرة تشاد لدعم التعبئة المستمرة لدول فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وكفالة اضطلاعها بعملها بطرق تكفل الدعم الكامل للسكان. ومن المرجح أن يؤدي النهج الذي يجمع بين الجهود السياسية والأمنية والإنمائية إلى تغيير الحالة في الأجل المتوسط.

إن للأمم المتحدة دورا مركزيا تؤديه في مساعدة دول المنطقة على تبني استجابات كافية في جميع هذه المجالات. وفي بوركينا فاسو، تؤيد فرنسا تأييدا تاما العملية التي بدأها الأمين العام لتحقيق تلك الغاية. ونأمل أن تكون استجابة الأمم المتحدة طموحة، وأن تلبي توقعات سلطات بوركينا فاسو في ميادين المعونة الإنسانية والتنمية، وتدريب قوات الأمن الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وتقديم الدعم في مجال مكافحة الإرهاب.

إلى جانب تعبئتنا لحالات الأزمات تلك، من المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على أسس الاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول. وفي غينيا – بيساو، من الضروري أن تحترم السلطات التزامها بتنظيم انتخابات رئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للإجراءات التي

أوصت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن. وفي بلدان أخرى، مثل توغو وبنن وغينيا، من المهم أن تواصل جميع الجهات الفاعلة العمل معا لتعزيز شمولية الانتخابات المقبلة وملاءمتها. وأخيرا، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز تمثيل المرأة في مجالات المسؤولية، وهو تمثيل غير مرضٍ بدرجة كبيرة في بلدان المنطقة.

كذلك فإن احترام حقوق الجميع ومكافحة الإفلات من العقاب عاملان أساسيان للاستقرار. ويجب ألا تُترك الانتهاكات المتعددة المرتكبة ضد المدنيين في مختلف مناطق الصراع في المنطقة من دون مساءلة، بغض النظر عمن يقف وراءها. ويجب الانتهاء بنجاح من عمليات العدالة الانتقالية الجارية، ولا سيما في مالي وغامبيا، لتهيئة الظروف المناسبة للمصالحة الدائمة. ويجب أيضا أن يكون هناك تعاون كامل وتام مع المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن تحظى حماية الأطفال في حالات النزاع وحالة العدد المتزايد من المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة باهتمامنا الكامل، إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لديه دور واضح يقوم به في معالجة هذه المسائل.

إن الاستقرار يسير أيضا جنبا إلى جنب مع الدعم الطويل الأجل للبلدان الخارجة من أزمات. بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من المهم جدا استمرار تعبئة المجتمع الدولي في ليبريا، لنجاح التحول الديمقراطي الملحوظ الذي حدث هناك قبل عام ونصف.

سأختتم بياني بالتشديد على أن الصلة بين المناخ والأمن تزداد وضوحا في بلدان منطقة الساحل. إن آثار تغير المناخ تزيد من حدة الصدامات بشأن الموارد، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على السكان. ومع ذلك، فإن الإدارة المستدامة لهذه الموارد، مثل المياه والأراضي الزراعية، أحد الشروط الأساسية للحفاظ على الاستقرار في منطقة مثل منطقة الساحل التي تتسم بالضعف السياسي والاجتماعي والتشريد القسري الكبير للسكان. في هذا الصدد، من الجوهري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، فضلا عن إقامة حوار إقليمي بشأن قضايا المناخ والبيئة. ومن المهم أن يأخذ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل هذه المسائل في الحسبان بالكامل في عمله اليومي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الإعلامية التنويرية عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والتطورات في المنطقة.

ولاحظت بولندا العديد من التطورات الإيجابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونثني على بنن والسنغال وغينيا – بيساو ونيجيريا لتنظيمها انتخابات اتسمت بطابع سلمي عموما ومرورها بتجربة تداول السلطة. وفي ظل هذه الخلفية الإيجابية، لا تزال فترات ما قبل الانتخابات وما بعدها تتسم بالتوترات والمواجهات العدائية والمنازعات. ولذلك، فإننا نشجع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة على العمل معا لكفالة تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية.

وفي هذا السياق، فإن مشاركة النساء والشباب على قدم المساواة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تكتسي أهمية قصوى. ولئن كنا نرحب بالتقدم المحرز في اعتماد وتنفيذ تشريعات المساواة بين الجنسين في العديد من بلدان المنطقة، فإننا ندعو السلطات الوطنية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب من خلال استراتيجيات وطنية للسلام والأمن والتنمية.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الأنشطة الإرهابية والتطرف العنيف. فالعواقب الإنسانية الخطيرة المترتبة على ذلك، بما فيها انعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وبخاصة الصحة والتعليم والغذاء والوصول إلى

الأسواق، تثير قلقا بالغا. ونشعر بالقلق أيضا حيال الانخراط الواضح بشكل متزايد للجماعات المتطرفة في العديد من بلدان غرب أفريقيا. ومن الضروري مساعدة تلك البلدان على بناء قدرتها على مواجهة التهديدات الجديدة، بما في ذلك النزاعات العرقية والدينية المستلهمة من المتطرفين. ومن المهم بنفس القدر دعم الحكومات المحلية في منع نشوب النزاعات القبلية ومكافحة نشر التصورات النمطية، التي قد يكون الهدف منها تهميش بعض الفئات الاجتماعية والسياسية وزعزعة استقرار الوضع في المنطقة.

لذلك، فإننا ندعو الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين إلى تكثيف جهودهم الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والإقصاء والتهميش وانعدام فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان والآثار الناجمة عن تغير المناخ. ويستدعي الطابع العابر للحدود لهذه التهديدات استجابات عبر وطنية. وفي هذا الإطار، نود أن نثني على الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه في المنطقة.

وتتسم التحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتعقيد وتعدد الأبعاد وتتطلب من جميع أصحاب المصلحة اتباع نهج مستدام وكلي. وفي هذا الصدد، نشيد بإسهام كل الشركاء في التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نشيد بحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينياولجنة حوض بحيرة تشاد، على تفاعلهم وتعاونهم مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للسيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن موظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحاطته. ونود أن نؤكد له مرة أخرى أن روسيا تدعم جهوده الشخصية، وجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تسوية الأزمات الإقليمية ومعالجة المسائل المتعلقة بالوساطة السياسية وتقديم المساعدة لتحسين مؤسسات الدولة، وفضلا عن دعم البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب. ويستحق حجم عمله ونتائجه أسمى آيات الثناء.

ومن المشجع أن الحالة السياسية في المنطقة ظلت مستقرة بوجه عام. فقد أجريت في النصف الأول من هذا العام، انتخابات في العديد من بلدان المنطقة – نيجيريا والسنغال وغينيا بيساو وبنن – دون مواجهة مشاكل خطيرة. ويحدونا الأمل في أن تتم الدورات الانتخابية قيد الإجراء في بلدان أخرى في غرب إفريقيا في ظل ظروف يسودها القانون والنظام.

ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وفي عدة بلدان في غرب أفريقيا لا تزال معقدة. ويزيد الإرهابيون الدوليون الذين اتخذوا لأنفسهم موطئ قدم هناك من نطاق أنشطتهم ويحاولون توسيع مناطق عملياتهم وتبرز جماعات

راديكالية وقادة متطرفون جدد. وينبع هذا الوضع من التدخل الخارجي وما تلاه من انهيار لكيان الدولة في ليبيا في عام ٢٠١١. وتعمل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية الحادة المستمرة في بلدان منطقة الساحل، فضلا عن المواجهات فيما بين الأعراق والأديان، على تغذية أنشطة شبكة واسعة من الهياكل الجهادية. إن الخطوات الجماعية التي تتخذها دول المنطقة والشركاء الخارجيون للتصدي لهذه التحديات لم تؤدِ بعد إلى تحقيق إنجاز في مكافحة المتطرفين.

ففي مالي، لا يزال النزاع الطويل الأمد مستمرا، ويتفاقم جراء تدخل مختلف الجماعات الإرهابية في المنطقة والفراغ في السلطة في شمال البلد ووسطه. ويوسّع المتطرفون الدوليون المتجذرون هناك نطاق أنشطتهم إلى البلدان المجاورة، مثل النيجر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار. وعدد الضحايا الذين يسقطون جراء هجمات الجهاديين يتزايد. إن التقييمات المثيرة للقلق الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/549) والاستنتاجات المستخلصة من زيارة مجلس الأمن إلى المنطقة في آذار/مارس لدليل على عدم إمكانية إجراء خفض تدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذه المرحلة.

والأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام يتسع نطاقها في نيجيريا والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، وقد شهدت بوركينا فاسو أيضا ظهور جماعة أنصار الإسلام المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويُبقي المجتمعان الدولي والأفريقي التركيز منصبا باستمرار على الحالة في منطقة الساحل والصحراء. ومن العناصر الهامة للعمل في هذه المنطقة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي تهدف إلى تحسين فعالية حكم الدولة وتعزيز قدرات الآليات الأمنية الوطنية والإقليمية وتنفيذ الأنشطة الإنمائية في بلدان المنطقة. ويستمر تقديم المساعدة المالية والعسكرية والإنسانية من خلال مختلف البرامج الدولية وبعثات الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي. وتبذل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جهودها لكفالة النشر الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وقد نفذت القوة المشتركة بالفعل العديد من العمليات في الميدان حتى الآن.

ونقدر أيّما تقدير الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في تقديم طائفة واسعة من المساعدة لبلدان غرب أفريقيا. ومن الأهمية بمكان الاضطلاع بهذه الجهود بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى. ونعتقد أنه من المهم تحسين فعالية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم منطقة الساحل. ولدى تنفيذ هذين الصكين، فإن آراء البلدان التي وضعت من أجلها تكتسي أهمية بالغة.

ونعتقد أنه سيكون من المستحيل تحقيق أي شيء بدون التنسيق المناسب لبرامج المساعدة العديدة للمنطقة. وستعتمد فعاليتهما، في جملة أمور، على ما إذا كانت الهياكل الموجودة هناك – وفي مقدمتها وأهمها تلك في إطار منظومة الأمم المتحدة – تعمل ضمن نطاق مسؤولياتها وتراعي مبدأ تقسيم العمل. ولن نتمكن من تحقيق النتائج المنشودة إلامن خلال الإجراءات الجماعية المركزة التي تُنفذ في صيغ ذات صلة لا تنشئ ولايات متضاربة.

وتواصل روسيا الاضطلاع بدور نشط في السعي إلى حل المشاكل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحن بصدد اتخاذ خطوات لإقامة تعاون فعال مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي نسيان/أبريل، قام الأمين العام الدائم لذلك الكيان، السيد مامان صديكو وفريقه بزيارة موسكو لأول مرة. وجرى

خلال الزيارة التوصل إلى اتفاقات بشأن تعزيز التعاون العملي بشكل كامل.

ونواصل بشكل ثنائي تقديم المساعدة لتعزيز الجاهزية القتالية لجيوش دول المنطقة ومنظوماتها الأمنية. ولا يزال الأفراد العسكريون وضباط الشرطة من مالي والنيجر وبوركينا فاسو يتلقون بشكل خاص التدريب في منشآت روسية متخصصة. ونعتزم مواصلة تقديم هذه المساعدة لأصدقائنا في غرب إفريقيا.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص بن شمباس على إحاطته المفيدة اليوم وعلى قيادته لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأكد آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة المكتب (S/2019/549) مدى تنوع الحقائق في منطقة غرب أفريقيا. ويبدو من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية حيث اختار الناس بحرية ونزاهة مرشحيهم المفضلين، وانعدام الأمن المستمر في منطقة الساحل حيث قضى الإرهاب والنزاع المسلح على سبل كسب العيش وجعل الملايين عرضة لانعدام الأمن الغذائي، أن التطورات الإيجابية والسلبية في غرب إفريقيا متنوعة تنوع المنطقة نفسها. وقد قام المكتب بدور هام في منطقة غرب أفريقيا، وتقدر الولايات المتحدة تقديرا كبيرا جهود المكتب الرامية إلى دعم إحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

لقد شهدت منطقة غرب أفريقيا العديد من التطورات الإيجابية الجديرة بالملاحظة خلال الأشهر الستة الماضية، كما جرى تسليط الضوء على ذلك في المجلس اليوم. وتشعر الولايات المتحدة بالتشجيع إزاء نجاح الانتخابات السلمية إلى حد كبير التي أجريت في نيجيريا والسنغال وموريتانيا، ونعرب عن تقديرنا الخاص للممثل الخاص بن شمباس على جهوده التي يبذلها في جميع البلدان لتأكيد أهمية عمليات تسوية المنازعات بدلاً من العنف، باعتبارها وسيلة للنظر في المظالم الناشئة عن العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نشعر بالتشجيع من توقعات الأمين العام للنمو الاقتصادي المرتفع في جميع أنحاء المنطقة خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وبينما نعلم أن هذه التوقعات غير متكافئة في جميع أنحاء بلدان منطقة غرب أفريقيا، إلا أننا متفائلون مع ذلك بأن هذا الأداء الاقتصادي عندما يقترن بالسياسة المالية المتسمة بالمسؤولية والحكم الرشيد يشكل نقطة تحول بالنسبة لمستقبل المنطقة.

وفي الوقت نفسه تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ جراء زيادة تحديات الأمن والحوكمة في جميع أنحاء المنطقة. وتظل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات يقوضان الحوكمة المسؤولة ويغذيان الفساد في غينيا – بيساو. وندعو السلطات الحكومية إلى الحفاظ على الزخم لإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة حقًا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ونشجع جميع الزعماء السياسيين على الامتناع عن الخطاب التحريضي. وفي بوركينا فاسو، يؤدي التهديد الإرهابي الذي مصدره مالي إلى تغذية عدم الاستقرار ونزوح مئات الآلاف وتقليص الخدمات الحكومية في بعض المناطق وتعطيل سبل المعيشة. إننا نشعر بالقلق إزاء احتمال انتقال هذه الحالة إلى البلدان المجاورة. ونشجع حكومة بوركينا فاسو على مواصلة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعمل مع الشركاء الإقليميين من أجل التصدي لتهديد الإرهاب المتزايد. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نطلب من المكتب مواصلة بذل جهوده الرامية لإصلاح قطاع الأمن.

وفي مالي، نشعر بالقلق إزاء عدم كفاية التقدم الذي أحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ المنبثق عن عملية الجزائر، وانعدام الأمن في وسط مالي الذي أدى إلى تفاقم التوترات العرقية والطائفية. وقد أثّر هذا العنف سلبًا على مؤسسات مثل المرافق الصحية والمدارس التي تقدم الخدمات

الأساسية، وأجبر مئات الآلاف على ترك منازلهم. ومع التجديد الأخير لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي (القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)) تدعو الولايات المتحدة حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة إلى الاستفادة من هذه الفرصة لاتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ أحكام القرار.

وبينما تدعم الولايات المتحدة بقوة، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، كمبادرة أمنية طويلة الأجل في المنطقة وقدمت ١١١ مليون دولار للمساعدة على تفعيلها، يجب علينا تأكيد حاجة المجلس إلى إجراء استعراض شامل لمشكلة الإرهاب وأسبابه الجذرية في جميع أنحاء غرب إفريقيا، وليس منطقة الساحل فحسب. لقد حان الوقت لتحويل التقرير المستقل والإحاطة بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إلى نقاش أوسع بشأن التحديات الإرهابية وأسبابها الجذرية في جميع أنحاء غرب إفريقيا وامتدادها إلى الدول الساحلية الأعضاء في مبادرة أكرا. ويجب أن يوجه هذا الاستعراض الأوسع نطاقا الانتباه إلى تأثير النزاعات على ملايين الناس في جميع أنحاء المنطقة وجهود جميع حكومات دول المنطقة لمنع ومكافحة التطرف والإرهاب بشكل عام.

ويتعين أن نركز أيضًا على التهديدات الناشئة من شمال شرق نيجيريا. وتدعم الولايات المتحدة في جميع أنحاء منطقة بحيرة تشاد الجهود المنسقة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل لمنطقة عانت لفترة طويلة للغاية من اعتداءات بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم داعش. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدًا لملايين الأشخاص، ويجب على الدول المتضررة مضاعفة بذل جهودها الشاملة لمواجهة هذه الأطراف الفاعلة وحماية السكان المدنيين وتهيئة الظروف لعودة المشردين بأمان وكرامة. إننا نتفق مع تأكيد الأمين العام الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار بما في ذلك انعدام المساواة والإقصاء والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات والعنف الجنسي وغياب الفرص وسبل العيش المناسبة. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الولايات المتحدة عن كثب مع بلدان الساحل والشركاء الدوليين لدعم جهود الاستجابة المتكاملة لقطاع الأمن. وخصصنا خلال عام ٢٠١٨ وحده أكثر من ٢٤٢ مليون دولار كمساعدات أمنية شاملة لدول الساحل الكبرى.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم ملايين الناس في المنطقة الذين عانوا لفترة طويلة من أسوأ حالات النزاع وعدم الاستقرار.

العتيبي (الكويت): أتقدم في البداية بجزيل الشكر للممثل الخاص للأمين العام السيد محمد بن شمباس على الإحاطة القيمة التي تقدم بها قبل قليل حول آخر التطورات في منطقة الساحل. كما أشيد بجميع الجهود والأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال تقديم الدعم لحكومات دول المنطقة التي أجريت فيها العمليات الانتخابية خلال الفترة الماضية. ومن خلال دعم المساعي الحميدة التي تبذلها حكومات دول المنطقة للحد من التوترات والخلافات التي تعاني منها بعض الدول بالإضافة إلى دور المكتب في تعزيز التعاون بين حكومات دول المنطقة في ظل مواجهتها للتحديات الأمنية.

سأتطرق في مداخلتي اليوم إلى ثلاثة مسائل رئيسية وهي الأوضاع الأمنية والإنسانية والإنمائية ودور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبالنسبة للأوضاع الأمنية، تابعنا بقلق شديد الأوضاع الأمنية المتدهورة التي شهدتها منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد في الفترة الأخيرة وتحديدا تلك الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في كل من بوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا ومالي. ورغم التطورات الإيجابية التي شهدتها منطقة غرب افريقيا ومنطقة الساحل والتي ذكرت في تقرير الأمين العام (S/2019/549) الأخير إلا أن الهجمات الإرهابية والأعمال الانتحارية المتزايدة المرتكبة من قبل الجماعات

المسلحة والتي راح ضحيتها المئات من المدنيين قد أثرت سلبا على السلام والاستقرار في عدد من بلدان المنطقة.

وعليه يتوجب على حكومات بلدان المنطقة والمجتمع الدولي التعاون فيما بينهم وتكثيف جهودها للمساعدة في معالجة أوجه القصور الأمنية، وندعو كذلك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة لمجموعة الساحل إلى أهمية الاستمرار في جهود محاربة تنظيم بوكوحرام الإرهابي ومواجهة باقي الجماعات الإرهابية المسلحة، ونحفز القوة المشتركة على استغلال الدعم المقدم من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٨٠ (٢٠١٩) الذي نص على توسيع نطاق الدعم إلى جميع الدول المشاركة ضمن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحب أيضا بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لتنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة التهديدات المشتركة التي تعاني منها دول المنطقة مستذكرين نص البيان الختامي للجماعة الذي صدر في مدينة أبوجا في ٢٩ حزيران/يونيه الماضي، والذي يؤكد أهمية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين دول المنطقة لمحاربة الإرهاب. وأنا أتطلع إلى عقد القمة الاستثنائية المتعلقة بالإرهاب في بوركينا فاسو في المستقبل القريب كما نص على ذلك البيان.

ونؤكد لكم دعم دولة الكويت لجميع المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين دول المنطقة وضمان استقرارها وازدهارها.

أما بالنسبة للأوضاع الإنسانية والتنموية في المنطقة فلا بد لنا، لدى الحديث عنها، أن نربطها ربطا وثيقا بتدهور الأوضاع الأمنية فيها. فبسبب سوء الأوضاع الأمنية وتزايد الهجمات الانتحارية والهجمات المسلحة على المزارعين ورعاة الماشية وأعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن وغيرها من الجرائم البحرية، فقد تفاقمت فجوة سوء الأحوال الإنسانية وارتفعت حالات الفقر والجوع وحالات انتشار الأوبئة، بل وتزايد عدد النازحين واللاجئين في عدد من أنحاء منطقة الساحل. كما أن هناك نقصا في الخدمات الإنسانية الأساسية بسبب أعمال العنف. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سيحتاج نحو ١٤ مليون شخص في عام ٢٠١٩ إلى مساعدات إنسانية عاجلة في كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا.

ولا تفوتني الإشادة بالعمل الذي تقوم به مختلف وكالات الأمم المتحدة في سبيل التخفيف من معاناة اللاجئين والمحتاجين. ونتقدم بالشكر إلى حكومات دول المنطقة التي استضافت عددا من اللاجئين، ونحث جميع الأطراف على ضرورة الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وضمان تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها من دون عوائق.

وفيما يتعلق بالجهود التنموية في المنطقة والتغلب على التحديات المتنوعة التي تواجهها المنطقة، لا بد من اتباع نهج تنموي شامل يركز على تنمية قدرات الأفراد ويعزز من القدرات الحكومية ويطور البنى التحتية ويدفع نمو العجلة الاقتصادية. فمعالجة هذه التحديات المتنوعة هي المسار الوحيد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. فلطالما ارتبطت الأوضاع الأمنية والتنموية والإنسانية ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات وازدهارها ونموها.

وبالنسبة لدور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإن للمكتب دورا أساسيا وهاما في تطوير القطاعات التنموية والأمنية وفي دعم العمليات السياسية في منطقة غرب أفريقيا والساحل. وقد شهدنا في الفترة الماضية حجم الجهود المميزة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام وجميع طاقم مكتبه. كما نشيد بجهود المكتب المبذولة لدعم المساعي الحميدة والوساطة وحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة وفي دعم المكتب للعمليات الانتخابية التي أجريت في عدد من دول الساحل. وفي الختام نتمنى أن تستكمل تلك الجهود لبناء القدرات الأمنية والتنموية في دول منطقة الساحل لمواجهة الجريمة المنظمة وأعمال

العنف. وأخيرا نكرر دعمنا الكامل لجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام بن شمباس على إحاطته.

لقد ظلت الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مستقرة بوجه عام مؤخرا. فقد نجح عدد من البلدان في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، وهو ما ترحب به الصين باعتباره تطورا إيجابيا. وفي الوقت نفسه، تشكل الهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعوامل الأخرى تحديات للسلم والأمن الإقليميين، بينما تستمر النزاعات القبلية والعنف في الازدياد.

وتود الصين أن تتناول ثلاث نقاط، في ضوء الحالة الراهنة. أولا، يجب أن ندعم بلدان المنطقة بقوة في بناء قدراتها ومؤسساتها. وقد اضطلعت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بدور هام في مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وقد شكل نهجها مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية الاستجابة بشكل مستقل للتحديات الإقليمية وحفظ السلام والأمن الإقليميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان الأفريقية في جهودها ومساعدتها على تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب. وتدعم الصين الأمم المتحدة في تقديمها الدعم المالي اللازم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وينبغي لنا أن نساعد الدول، استنادا إلى طلباتها المحددة، على وضع آليات لمنع نشوب النزاعات القبلية والتصدي لها وتعزيز التعايش المتناغم فيما بين المجتمعات المحلية.

ثانيا، ينبغي لنا تحقيق الاستفادة الكاملة من دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية، بالنظر إلى أن تحديات مثل الإرهاب تتسم بطابع عبر وطني وخصوصا بالنظر إلى أن الوضع في ليبيا له آثار جانبية على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولذا يجب الاستفادة من الدور التنسيقي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة استفادة كاملة. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد تمتلك مزايا فريدة في تيسير الحوار والوساطة والمساعي الحميدة وفي تعزيز الحلول السياسية للمشاكل الإقليمية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الكيانات من أجل المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ثالثا، ينبغي إيلاء الاهتمام لحل المشاكل العميقة الجذور في المنطقة. وينبغي لنا العمل بنشاط على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع التركيز على تحسين قطاعات مثل الزراعة والرعاية الصحية والتعليم والاقتصاد والتجارة والاتصال والهياكل الأساسية، ومساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل القضاء على الفقر ودعمها دعما قويا من أجل تنميتها الاقتصادية وتحسين سبل كسب الرزق وإيجاد فرص العمل.

وتقدر الصين الدور الإيجابي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويحدونا الأمل في أن يستمر المكتب، مع احترامه لسيادة البلدان المعنية وقيادتها، في تعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتولي الصين أهمية كبيرة لتعزيز التعاون مع أفريقيا والبلدان النامية. وقد حدد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مجالات مثل السلام والأمن والتنمية الاقتصادية كنقاط تركيز للتعاون بين الصين وأفريقيا في المستقبل. وتنفذ الصين بنشاط مبادرة الصين

– أفريقيا لتحقيق السلام والأمن، التي أعلن عنها الرئيس شي جينبينغ في المنتدى.

وقد اتخذنا خطوات عملية لدعم منطقة الساحل في عملياتها لمكافحة الإرهاب وفي بناء قدرات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وما فتئت الصين تتعاون تعاونا تاما وعمليا، في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، مع بلدان غرب أفريقيا، بغية مساعدتها في التعجيل بالتنمية وتعزيز قدراتها. فهذه التدابير تعكس دعم الصين الثابت للسلام والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي على مواصلة الاضطلاع بدور بناء في تعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يمكنني الإيجاز لأنني أرى أن هناك وحدة عامة في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وأود أن أعرب عن تأييدي بصفة خاصة للبيانات التي أدلى بها الأوروبيون من زملائي الذين سبق أن أخذوا الكلمة اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن دعم ألمانيا لعمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شمباس. إننا نؤيد تحليله وتوصياته. ففيما يتعلق بالتحليل، أحرز قدر من التقدم على الجبهة الديمقراطية، باتخاذ بعض الخطوات الإيجابية المحددة جدا. وأود أن أكرر ما قاله فيما يتعلق بلجنة غامبيا للحقيقة والمصالحة والتعويضات وما قاله عن تنفيذ كابو فيردي للقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن العنف الجنسي وما قاله عن السنغال وتوغو – وهما بلدان تشارك فيهما النساء مشاركة أكبر في هذه المسائل. فتلك أمثلة جيدة جدا، وآمل أن يأخذها الآخرون في الاعتبار.

ومع ذلك، لا يزال الكوب نصف فارغ. فقد ذكر السيد شمباس التطرف العنيف الذي يتزايد في بعض المناطق وتدهور الحالة الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف القائم على نوع الجنس في العديد من البلدان والأزمات الإنسانية والمشردين داخليا والاتجار بالمخدرات والتنازع بين الرعاة والمزارعين. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على نقطة نعتقد أنها مهمة جدا حتى ولو لم يذكرها العديد من المتكلمين اليوم، وهي تحديدا الآثار الأمنية لتغير المناخ في المنطقة.

ففيما يتعلق بالإجراءات في المستقبل، أرى أنه عندما نضع كل العبء على الأمم المتحدة، يجب أن نتذكر أن الأمر الأهم هو الملكية الوطنية. فيجب على الحكومات الوطنية أن تؤدي ما عليها من واجب، ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعمها في ذلك – غير أنه لا بد من الملكية الوطنية. فتطبيق القواعد الديمقراطية وضمان المساءلة وتعزيز الجهاز القضائي وضمان مشاركة المرأة والمجتمع المدني على نطاق أوسع وإيلاء الأولوية لمشاركة الشباب لا بد من أن يتم من خلال الملكية الوطنية. في الواقع، إذا ما نظرنا إلى التركيبة السكانية، يجب أن يكون الشباب في صدارة جدول أعمال كل حكومة من الحكومات. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومات أن تركز على الإدارة السليمة عموما، والعمل في احترام للدساتير الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بطول مدد الولايات الرئاسية. وتعدُّ تلك مشاكل إقليمية بطبيعة الحال ولذا فإن من الضروري اعتماد نهج إقليمي.

وأود كذلك أن أسلط الضوء على ما قاله السيد شمباس بشأن منتدى حكام حوض بحيرة تشاد المعني بالتعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة. ومن الأمور الإيجابية للغاية أن الحكام يتصدون حقا لمشكلة المتطرفين ويعملون جنباً إلى جنب مع رؤساء الدول وحكام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع الأخذ بعين الاعتبار آراء الدول المجاورة الأخرى في عملهم.

وهنا ستتمكن الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة من تقديم المساعدة، وبالتالي فإن التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مهم للغاية،

وكذلك الجهود التي يبذلها السيد شمباس والأمين العام بشأن نهج توحيد الأداء في الأمم المتحدة. وزار أعضاء مجلس الأمن كلاً من مالي وبوركينا فاسو وشهدنا التحديات العديدة التي يواجهونها خاصة في بوركينا فاسو ومدى أهمية اتباع نهج توحيد العمل في الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ويستخدم هذا الأخير على نطاق واسع وهذا أمر لا يسعني إلا أن أشجعه.

وأود أن أعود أخيراً إلى ما ذكرته سابقاً بشأن التحديات التي يفرضها تغير المناخ. وندعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ويسعدنا أن نلاحظ أنه يعمل تحديداً على إعداد تقرير عن المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ. وألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم الأمم المتحدة. وننفق مبلغ ٥٠ مليون يورو على تعزيز قطاع الأمن في بوركينا فاسو. والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مدرجة كذلك في قائمة أولوياتنا، وقد أنفقنا ١٥٠ مليون يورو على المجموعة منذ ٢٠١٦. وندعم مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد أنفقنا عليه ٤٠ مليون يورو لأننا نرى أن البرنامج بحاجة إلى تأدية دور مهم للغاية في المنطقة.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للسيد شمباس على إحاطته الزاخرة بالمعلومات ومساعيه الحميدة. ونؤيد كذلك ونثني على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لدوره في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

ونلاحظ أن الحالة الأمنية في معظم أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ظلت مستقرة نسبياً. ويتجلى هذا الاتجاه في إجراء انتخابات سلمية في المنطقة فضلاً عن الحوارات السياسية وإحراز تقدم تدريجي في تنفيذ الاتفاقيات. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى ثلاث مسائل أساسية.

أولا – فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نأسف لاستمرار الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية والميليشيات على المدنيين وقوات الأمن في بوركينا فاسو ومالي وحوض بحيرة تشاد. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمعات لتقليل العنف إلى أدنى حد. ومع ذلك، لا يزال قطاع الأمن بحاجة إلى إصلاح وتعزيز من أجل مكافحة هذه الآفة. وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بصورة أكبر.

ولن يتسنى الحد من الهجمات وقطع الصلة بين الجماعات المسلحة وسبل معيشتها والحد من الإفلات من العقاب إلا عن طريق الالتزام الإقليمي بتعزيز قدرة السلطات الوطنية على منع الأعمال الإرهابية والعنف والتحقيق فيها. فلم تؤدِ الحالة الأمنية إلى وقوع قتلى فحسب، بل أدت أيضاً إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتدمير الخدمات التعليمية والصحية.

والنقطة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها هي الحالة الإنسانية الخطيرة في عدة أجزاء من المنطقة. ونردد النداء الذي وجّهه المجتمع الإنساني الذي طلب توفير ما قيمته ١,٦ بليون دولار، ولكنه لم يتلق حتى الآن سوى ٢٣ في المائة من ذلك المبلغ .

ثالثا، وإذ ننتقل إلى مسألة البيئة، فعلى الرغم من المبادرات التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لا نزال نشعر بالقلق إزاء آثار تغير المناخ في المنطقة ولا سيما في حوض بحيرة تشاد. وقد يتسبب ذلك في ارتفاع وتيرة وقوع كوارث طبيعية تحد من مقومات الحياة للسكان. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده في تنفيذ الاستراتيجيات التي تمكّن من تقييم المخاطر وتسهم في تعزيز مرونة أكثر القطاعات تضرراً. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أيضاً إنشاء قنوات للمعلومات والتعاون مع المجتمعات المحلية بهدف توسيع آليات الإنذار المبكر للمساعدة في التخطيط المشترك.

وتواجه غرب أفريقيا تحديات كبيرة، ومن أجل التغلب عليها يتعين علينا إجراء تحليل إقليمي شامل للأسباب الجذرية

للنزاعات. وبناءً على نتائج هذا التحليل، يجب علينا تنفيذ استراتيجيات مستدامة وشاملة تركز على مزيد من الاستثمار لتدريب قوات الأمن. ومن الضروري أيضاً الالتزام السياسي الجماعي بخريطة طريق ومعايير واضحة وواقعية. ولتحقيق ذلك، نتطلع إلى الانتهاء من تحليل دراسة المكتب وتوصياته بشأن الرعي والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالإضافة إلى وضع خريطة طريق تعالج دوافع النزاعات بين الرعاة والمزارعين.

ومن الأهمية بمكان تعزيز استراتيجيات الأمم المتحدة للمنطقة بأسرها وتوفير المزيد من الفرص للشباب والنساء فضلاً عن توفير سبل المعيشة من خلال التعليم والتنمية. فهذه العوامل لا غنى عنها من أجل تحقيق سلام دائم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص محمد بن شمباس على إحاطته الشاملة عن آخر الأوضاع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

تدعم إندونيسيا بالكامل عمل المكتب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فقد أُحرز تقدم جدير بالثناء في عدة مجالات من ضمنها الحوكمة السياسية ومشاركة المرأة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

ولا تزال الحالة الأمنية في عدد من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مدعاة للقلق. وكما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2019/549) كان هناك تصاعد في الهجمات الإرهابية والعنف القبلي الذي تغذيه أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة. ويشير التقرير كذلك إلى زيادة الجرائم البحرية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع في المنطقة. وهذا لم يتسبب في خسائر في صفوف المدنيين فحسب، بل أدى أيضاً إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعيد التأكيد على ثلاث نقاط رئيسية أرى أ أهميتها في مواجهة التحدي الأمني في المنطقة.

أولاً، تشيد إندونيسيا بمبادرة دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب من خلال الجهود الأمنية الجماعية مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجب أن تتلقى مثل هذه المبادرات كل الدعم اللازم. وترحب إندونيسيا بتوسيع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم جميع الوحدات التابعة للقوة المشتركة بموجب القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). ونأمل أن يسهم ذلك في تحقيق نتائج ملموسة في عمليات القوة المشتركة. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه ينبغي استكمال المساعي الجماعية بجهود وطنية من أجل التصدي للإرهاب. ونرى في هذا الصدد، د أن من الأهمية بمكان تعزيز وجود الدولة ومؤسساتها بما في ذلك الشرطة والمؤسسات القضائية.

ثانياً، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. فالنهج الأمني وحده ليس بلسما شافيا لانعدام الأمن في المنطقة. ولا مناص من إحراز التقدم في عدة مجالات لضمان التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية فضلاً عن ضمان إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أيضاً معالجة المظالم المحلية لمنع انتشار التطرف العنيف. وينبغي أن يواصل الشركاء الدوليون دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة من بوكو حرام. وتُعدُّ خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل من الأمور المهمة من أجل بناء مجتمع مرن من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

ثالثاً– من الضروري اعتماد نهج على نطاق المنطقة بأسرها لحل النزاعات وإدارتها. ويثير قرب البلدان من بعضها البعض

ونشاط الجماعات المتطرفة عبر الحدود وغيره من العوامل احتمال امتداد ظاهرة انعدام الأمن إلى المنطقة. ويجب التصدي لذلك بزيادة التعاون فيما بين البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويجب أن تعزز وكالات الأمم المتحدة المختلفة أوجه تآزرها ودعمها للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ترحب إندونيسيا بمؤتمر القمة الاستثنائي المقبل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإرهاب والذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. ويمكن أن تركز هذه الجهود المشتركة بقدر أكبر على الحيلولة دون تجدد العنف والنزاع في المنطقة. وهذا أمر حيوي لضمان ترجمة العديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس إلى سلام وازدهار دائمين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد شمباس على إحاطته.

يمكنني أيضاً أن أتوخى الإيجاز لأنه، كما قال السفير الألماني، هناك درجة كبيرة من توافق الآراء في المجلس بشأن موضوع اليوم. وأتفق مع النقاط التي أدلى بها الجميع تقريبا هنا اليوم. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات، نؤيد بشدة تقييم الممثل الخاص للانتخابات التي جرت مؤخرا في غرب أفريقيا ونرحب بكل العمل الجيد الذي قام به لدعم تلك الانتخابات. وتعتقد المملكة المتحدة أن العمليات الديمقراطية الشاملة للجميع بالغة الأهمية لا لصون السلم والأمن الدوليين فحسب بل ولتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات والتنمية المستدامة على نطاق أوسع. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كافة السلطات والشركاء الدوليين معًا لضمان إجراء الانتخابات المقبلة في المنطقة في مواعيدها وأن تكون سلمية وذات مصداقية.

ثانيا، يبرز تقرير الأمين العام (S/2019/549) الأثر المدمر للوضع الأمني المتدهور في شمال شرق نيجيريا على سكان منطقة حوض بحيرة تشاد. إنها منطقة غالبا ما يغفلها المجلس، خاصة في السنوات الأخيرة. تناقش المملكة المتحدة مع الحكومة النيجيرية ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لمساعدتها على التصدي للأزمة. ومن الواضح أن بسط سلطة الدولة على ما يسمى بالمناطق غير الخاضعة للحكم سيكون ضروريا لوقف تقدم جماعة بوكو حرام. ونرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حتى الآن ونشجع على تقديم مزيد من الدعم للحكومات في المنطقة للتصدي للأزمة وتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد.

ثالثا وأخيرا، أنتقل الآن إلى منطقة الساحل التي لا تزال بالطبع تشكل مصدر قلق كبيرا بالنسبة لنا جميعا في المجلس، ويسرني أن أقول إن حكومة المملكة المتحدة أعلنت هذا الأسبوع أنها ستلتزم في المستقبل بتزويد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بـ ٢٥٠ جنديا. غير أنه يجب علينا جميعا بذل المزيد من الجهد للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للحالة في منطقة الساحل. وكما سمعنا خلال زيارتنا الأخيرة إلى منطقة الساحل، يشمل ذلك الحد من الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن ومساعدة الحكومات في توفير الخدمات الأساسية والتخفيف من حدة النزاع على الموارد عن طريق مساعدة الناس على التكيف مع تغير المناخ. ومن الطيب أن المجلس قد أصبح أكثر تركيزا على الصلة بين تغير المناخ والنزاعات في الأشهر الأخيرة.

وأتفق أيضا مع زميلي ممثل الصين الذي قال إننا بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من آليات التنسيق الدولية المعنية بمنطقة الساحل. وينبغي لنا استخدام المجلس وتحالف منطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد للتأكد من أن المجتمع الدولي وشركاءنا في منطقة الساحل يعملون معا على نحو فعال لمعالجة العوامل الطويلة الأجل المسببة لعدم الاستقرار والفقر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته المفيدة بشأن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بالتقدم المحرز الذي تشاطره معنا، ولا سيما المساهمة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الانتخابات في بنن، السنغال، غينيا – بيساو، ونيجيريا والتحسينات في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن انعدام الأمن والحالة الإنسانية قد تدهورت في بعض البلدان. إن أعمال الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاشتباكات من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية والوجود غير الكافي للدولة كلها تحديات ماثلة، لا سيما في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على عمل المكتب في ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا في مجال منع نشوب النزاعات، فإن المساعي الحميدة للمكتب وما يمارسه من دبلوماسية وقائية ستكون بالغة الأهمية في العمليات الانتخابية المقبلة في المنطقة، لا سيما من خلال دعم الحوار الشامل للجميع وتعزيز القدرات الوطنية حتى يتسنى إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وتشجيع المشاركة السياسية للنساء والشباب. ولقد أثبت مكتب الأمم المتحدة أيضا أنه جهة فاعلة محورية في بيئات ما قبل وما بعد الانتخابات من خلال المساعدة على تخفيف حدة التوترات والحيلولة دون ظهور أزمات سياسية أو تدهورها من خلال تطوير قدرات الإنذار المبكر.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز التنمية، نسلط الضوء على أن المكتب قد أعطى الأولوية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية. وتضطلع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أيضا بأنشطة حاسمة الأهمية في هذا الصدد، وكل ذلك في محاولة للمساعدة على معالجة الثغرات في الحكم والعدالة والفقر والإقصاء والتهميش ومكافحة الأسباب الجذرية للنزاع. ونسلط الضوء أيضا على الاهتمام الذي يوليه المكتب للنزاعات القبلية بين الرعاة والمزارعين بسبب آثار تغير المناخ ولتعزيز وصول المرأة إلى المناصب الحكومية الرفيعة المستوى في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، نعتقد أن التعاون عبر الحدود وإيجاد أوجه تآزر على الصعيد دون الإقليمي عنصران أساسيان في تحسين الأمن في المنطقة، وعلى وجه الخصوص عند التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، وكذلك الروابط فيما بينها. ونرحب بالتعاون الوثيق فيما بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، الذي يساعد على ضمان اتباع نهج تكاملي إزاء تلك الآفات. ونشدد على دعم المكتب لإصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين وتعزيز الحوار على الصعيد المحلي، وكذلك تعاونه مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أختتم بالإعراب عن دعمنا القوي للدور الذي يضطلع به المكتب ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تعاونه الوثيق مع جهود المكتب الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.